عشرة أعوام من الصيرفة الإسلامية: الحالة الليبية

محمد علي نصر الشائبي

عضو هيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة صبراتة/ ليبيا - باحث دكتوراه في مجال الصيرفة والمحاسبة الإسلامية

يعلم الكثيرون دون شك ما تمر به ليبيا في هذه المرحلة من تاريخها بوضع صعب على المستوى السياسي والأمني، الأمر الذي انعكس على الوضع الاقتصادي والإداري للبلد. ولعل القطاع المصرفي في ليبيا إسوة بغيره من القطاعات تأثر كثيرًا بهذه الظروف، لاسيما قطاع الصيرفة الإسلامية والمقصود به الفروع والنوافذ التي تمُارس العمل المصرفي وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وهنا أود الإشارة إلى أن وصف "حالة" هي الكلمة الأنسب باعتقادي للتعبير عن وضعية الصيرفة الإسلامية في بلدي ليبيا حيث تَبادر إلى ذهني بأن أصفها بالتجربة الليبية للصيرفة الإسلامية، ولكن تساءلت هل هي فعلا تجربة؟ وإذا ما كانت تجربة؛ هل نجحت أم فشلت؟؛ فالتجربة هي طريقة منهجية في اختبار فعالية ومعرفة شيء وما ينتج عنه من نتائج قد تكون ضارة أو نافعة. وهذا لم يتم تأكيده بعد في ليبيا. أما مرادف كلمة حالة فهي ما يكون فيه الشي في وضعه الراهن وما يتصل به سواءً كان حادثة أو مشكلة أو غيرها. ومن هنا فالحالة في ليبيا بالنسبة لقطاع الصيرفة الإسلامية حسبما أرى لا يجدر وصفها بالتجربة لعدم اكتمال هذه التجربة شكلاً وموضوعًا. ولعلي في هذا المقال أحاول أن أوضح مقصدي والله ولي التوفيق.

في عام ٢٠٠٥، بدأ القطاع المصرفي في ليبيا بالعديد من الإصلاحات بغرض مواكبة التطورات المصرفية الحديثة، وذلك ضمن خطة إصلاح الاقتصاد الليبي، حيث يعتبر النظام المالي والمصرفي شديد المركزية في ليبيا. وجاء بعد التغيير الذي طرأ في توجهات النظام السياسي وانفتاحه على العالم وفق رؤية ما كان يسمى بـ "ليبيا الغد". فضلاً عن الإستجابة للضغوط الدولية لتحديث النظام المالي في ليبيا (BTI, 2012). وفي سياق هذه التطورات، شهدت سنة ٢٠٠٧ أول مؤتمر للخدمات المالية الإسلامية في ليبيا تلاه العديد من المؤتمرات واللقاءات والندوات حول الصيرفة الإسلامية، وفي ظل الرغبة الواضحة لدى أفراد المجتمع الليبي بشكل عام في التحرر من التعامل الربوي واقتناعهم بالتوجه نحو الصيرفة الإسلامية (أبو حميرة وسويسي، ٢٠١٠). وأضيف؛ بأن الاقتناع هنا لا يعني بالضرورة فهم واستيعاب كافة جوانب وأصول الصيرفة الإسلامية.

وفي سنة ٢٠٠٩ صدر المنشور رقم ٩ من مصرف ليبيا المركزي أعلى سلطة نقدية في الدولة، والذي سمح بإنشاء وتخصيص نوافذ وفروع للبدء في تقديم وتطوير خدمات مصرفية بديلة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. ومما يلاحظه القارئ هُنا أن مصرف ليبيا المركزي استخدم مصطلح "الخدمات البديلة" بدلاً من المصطلح الشائع وهو الخدمات الإسلامية. يقول البعض إن التسمية غير مهمة فالأهم هو أن تبدأ في التطبيق وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

انطلقت الخدمات المالية الإسلامية وفق الصيغ التي ذكرها منشور مصرف ليبيا المركزي الصادر بتاريخ ٢٩-٨-٢٠٠٩، وقد عرّف هذا المنشور المنتجات المصرفية البديلة بأنها أدوات وصيغ تمويل واستثمار متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وقد حدد المنشور ثلاثة صيغ وهي: المرابحة، والمضاربة، والمشاركة. (منشور المصرف المركزي، ٢٠٠٩)، وبعد ذلك أتاح المنشور صيغ أخرى مثل الإجارة والسلم والاستصناع (الطراد والحوتي، ٢٠١٠). وتوالت التعليمات من قبل مصرف ليبيا المركزي حول كيفية محاسبة ومراجعة المنتجات مصرفية البديلة والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال التقيد بأسس وضوابط وضعها المصرف المركزي من أبرزها تكوين هيئة رقابة شرعية (إجباره، إجباره، ٢٠١٦).

اتجهت جل المصارف التجارية العاملة في ليبيا إلى استثمار جزء من محافظها الإئتمانية في مجال التمويل الإسلامي وقامت باستحداث فروع ونوافذ تُقدم من خلالها المنتجات المصرفية الإسلامية والتي تركزت في معظمها في منتج المرابحة للأمر بالشراء ومنتج المشاركة بصورة أقل (العاني، والقندول، ٢٠١٩). وكانت الحصة السوقية الأكبر لمصرف الجمهورية حيث بلغت (٥٦.٧٨٪) (تقرير م ل م، ٢٠١٦). والذي كان السباق في السعي نحو التحول الكامل للصيرفة الإسلامية حيث إنه افتتح حوالي ١٥ فرع إسلامي وعدد ١٤٨ نافذة إسلامية بمعدل نافذة في كل فرع للمصرف على مستوى ليبيا.

وبعد انتفاضة الليبيين سنة ٢٠١١ وتغيير نظام الحكم ازدادت التوجهات لتبني العمل المصرفي الإسلامي وتم تعديل قانون المصارف رقم ١ لسنة ٢٠٠٥ بموجب القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٢ حيث تم تضمين فصل خاص بالأعمال المصرفية الإسلامية. ثم جاء القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٣ بشأن منع المعاملات الربوية في المصارف التجارية الليبية وتم إلغاء الفوائد على القروض التقليدية مع بداية يناير ٢٠١٥ حسبما نص عليه القانون المشار اليه، الأمر الذي سبب ضغوط على المصارف التجارية في كيفية تحصيل أرباحها، مما

اضطرها إلى زيادة رسوم العمولات على التحويلات والخدمات الأخرى مثل فتح الحسابات وإصدار البطاقات الائتمانية وغيرها.

يرى الكثير من المتابعين أن قانون منع الرّبا وضع المصارف التجارية في مأزق وجعلها في حالة إرباك تضطرها إلى تبني الصيرفة الإسلامية خضوعًا لا طواعية وخاصة في ظل الفترة القصيرة التي مُنحت للمصارف التجارية لإلغاء النظام الصيرفي التقليدي أو الربوي، كما يطلق عليه البعض بالرغم من بعض الفتاوى التي قد أجازت بعض من المعاملات في النظام التقليدي. إن مثل هذه التغيرات والقرارات التي تقضي بالتحول من نظام مصرفي تقليدي إلى نظام مصرفي إسلامي تحتاج الى بيئة وآليات وأدوات تنفيذية وفق فترة زمنية كافية لتمكينها من إثبات نجاعتها. ومما لا شك فيه أن مثل هذا القرار غير المدروس بعناية قد يكون عرقل الخُطى نحو التحول للصيرفة الإسلامية بشكل منهجي صحيح، فالتحول السليم للصيرفة الاسلامية يحتاج إلى استراتيجية وخطط عمل واضحة لترسيخه والنهوض به وتطويره وتكون مبنية على توفير المتطلبات ومعرفة الصعوبات ومواجهة التحديات.

أين تقف الصيرفة الإسلامية في ليبيا اليوم؟

نحتاج إلى أن نعرف أين نقف؟ وأين سنتجه؟ وإلى أين نريد أن نصل وما هي وسيلة الوصول إلى الهدف؟.

بدايةً إن الهدف يبدو واضحًا وهو التحول نحو الصيرفة الإسلامية، إلا إن الخطوات لتحقيق هذا الهدف تبدو غير كافية لحد الان، فبالرغم من استمرار مصرف ليبيا المركزي في اتخاذه للعديد من الخطوات والإجراءات في هذا الاتجاه، وذلك في شكل قرارات ومنشورات تُعمم على القطاع المصرفي بصفة عامة ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- إصدار المنشور رقم ٢٠١٠ / ٩ المتعلق بوضع ضوابط وأسس تقديم المنتجات المصرفية البديلة المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية والذي كان بمثابة لائحة لتنظيم نشاط الصيرفة الإسلامية في ليبيا.
- قرار محافظ مصرف ليبيا المركزي بتشكيل لجنة شوؤن الصيرفة الإسلامية، وتكليفها بإعداد وتصور خارطة طريق لانطلاق الصيرفة الإسلامية عام ٢٠١٢.
- اعتماد والسماح بتأسيس النوافذ والفروع والمصارف الإسلامية الكاملة وفق ما جاء بالفصل الخاص بالصيرفة الإسلامية في القانون رقم ٢٠١٢ / ٤٦ المعدل لقانون المصارف رقم ٢٠٠٥ / ١.

- قيام مصرف ليبيا المركزي بتعيين هيئة مركزية للرقابة الشرعية على قطاع الصيرفة الإسلامية، باشرت عملها سنة ٢٠١٣.

كل هذه الخطوات تبدو مهمة ولكنها ماتزال غير كافية، وإن المسار لعملية تحول المصارف التقليدية إلى النموذج الإسلامي غير واضح (Abudirbala, Mukhtar, 2019) فالحقيقة إن قطاع الصيرفة الإسلامية في ليبيا يعاني من نفس المعضلات التي تواجه المصارف الإسلامية في معظم الدول بصفة عامة فيما يتعلق بعلاقتها مع المصارف المركزية. فالعلاقة مع المصرف المركزي تعتبر أحد المحدادات والصعوبات التي تواجهها من حيث غياب الحوكمة وتحكم المصرف المركزي في نسب الاحتياطي والسيولة وغيرها.

لقد أوضحت بعض الدراسات والأبحاث المبينة على منهج كمي نتائج مهمة بشأن المحددات والصعوبات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في ليبيا لعل من أبرز ما اجتمعت عليه هذه الدراسات هو النقص في الخبرات والكوادر البشرية المؤهلة للعمل في الصيرفة الإسلامية (العاني، والقندول، ٢٠١٩؛ الشائبي، ويعقوب، ٢٠١٩؛ الصقع، والتائب، ٢٠١٤). وكذلك غياب البرامج الدراسية لمساقات ومواد تعليمية تتناول الصيرفة الإسلامية في الجامعات والمعاهد العليا. الأمر الذي انعكس على نقص الوعي الكافي والفهم الصحيح لدى أفراد المجتمع لمفهوم الصيرفة الإسلامية.

في الحقيقة وعند التمعن بعمق أكثر في هذه المحدادات وتفحص الصعوبات بشكل أدق نجد أيضًا ان هناك نوع من عدم الثقة في أن لدى القيادات المصرفية رؤية واضحة ومنهاج محدد للتحول، وإن هذه القيادات نفسها تنقصها الخبرة والكفاءة، وليس لهم القدرة على إلهام وتشجيع العاملين بشكل إيجابي وعدم إشراكهم في صياغة الرؤية لعملية التحول. الأمر الذي أدى الى بطء في عملية التحول (Saaid, 2016).

وبالرغم من كل المحددات والصعوبات التي تم ذكرها، إلا ان حجم أعمال ونشاطات الصيرفة الإسلامية في ليبيا شهدت تطورا متزايداً إذ بلغ حجم التمويل (٥.٢٣٢) مليار دينار ليبي حتى نهاية النصف الأول لسنة ٢٠١٦. وتركزت معظمها في نشاط المرابحة للأمر بالشراء حيث بلغت نسبة ٩١٪ من إجمالي المبلغ المذكور. وكان ولايزال مصرف الجمهورية الأعلى نسبة في الحصة السوقية لقطاع الصيرفة الإسلامية وذلك في إطار سعيه الحثيث والمتواصل إلى التحول الكامل نحو الصيرفة الإسلامية. إلا إن هذا النمو الذي شهده التمويل الإسلامي واجه عدة عوامل أدت الى إعاقته بل وإحباطه، فالظروف الأمنية التي يمر بها البلد لم تساعد المصارف في التوسع في عمليات التمويل الإسلامي بصوره المختلفة، وكذلك ارتفاع

معدلات التضخم نتيجة ارتفاع سعر الدولار في السوق السوداء أو السوق الموازي كما يسميها البعض، وصعوبة الحصول عليه عبر القنوات الرسمية حيث بلغ مستويات قياسية سنة ٢٠١٦ (١ دولار يساوي ١٠ دينار ليبي تقريباً) . وحيث إن ٩١٪ من التمويل الإسلامي يعتمد على نشاط المرابحة لآأمر بالشراء فقد أصبحت السلع باهظة الثمن بالنسبة للزبون المستهدف والراغب في الشراء وكذلك بالنسبة للمصرف الراغب في البيع مما أدى إلى نوع من الركود وانخفاض الطلب على المرابحة الإسلامية حسب تحليلي وإلى غاية صدور تقارير وبيانات حديثة من مصرف ليبيا المركزي لتحديد حجم هذا الانخفاض في الطلب .

يرى (العاني، ٢٠١٩) إنه كان بالإمكان للمصارف زيادة حجم التمويل الإسلامي من خلال صيغة المرابحة الاستيرادية، حيث لم تستخدمها المصارف إلا بشكل بسيط جداً، حيث كان من الممكن حل مشكلة تهريب النقد الأجنبي وضمان توفير وصول البضائع للسوق الليبي وفق سعر الدولار الذي تقره الدولة، وفي اعتقادي إن هذا يرجع لما تقدم ذكره من قلة خبرة وتأهيل الموظفين، ونقص القيادات المصرفية ذات الكفاءة والفعالية في العمل المصرفي الإسلامي (Alshaebi, Yacoob, 2019).

الخاتمة والتوصيات :

مرت حوالي عشرة سنوات خاضت خلالها معظم المصارف التجارية العاملة في ليبيا تجربة الصيرفة الإسلامية سواء كان بهدف التحول الكامل نحوها أو بهدف تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية عبر فروعها أو نوافذها . كانت هذه السنوات العشرة مليئة بالتقلبات والأحداث على الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي، وتأثر القطاع المصرفي بها كثيراً . ومازالت تبعات هذه الاضطربات مستمرة ويبدو إنها لن تنتهي إلى أن يكون هناك إتفاق سياسي يوحد الجهود لدعم واستقرار القطاع الاقتصادي والمصرفي . إن المؤشرات المالية أوضحت بشكل جيد إن لقطاع الصيرفة الإسلامية مستقبل مزدهر وإن الإقبال على المنتجات المصرفية الإسلامية سيظل يشهد إقبالاً واسعاً لو استطاعت المصارف التغلب على المحددات والصعوبات المشار اليها سابقًا . فالطريق مازال طويلاً نحو التطبيق السليم والفعال للصيرفة الإسلامية، وإن هناك المزيد من الجهد الواجب أن يبذل من أجل تعزيزها وبلورتها في صورتها الصحيحة . كما يجب على المصرف المركزي أن يضطلع بمهامه ويوفر سُبل تدعيم هذا القطاع والعمل على تطويره من جميع المستويات الشرعية والاستثمارية والأخلاقية . وفي هذا الشأن نحاول ذكر بعض التوصيات :

١ . إعداد خطة إستراتيجية شاملة واضحة المعالم وفق أهداف زمنية للتحول نحو الصيرفة الإسلامية يساهم فيها الخبراء والأكاديميون بمختلف المجالات الشرعية والقانونية والمالية والإدارية بإشراف وتنفيذ مصرف ليبيا المركزي.

٢ . الاستعانة والاستفادة من خبرات وتجارب الدول السباقة في التحول نحو الصيرفة الإسلامية والتي لها نجاحات في هذه التجربة مثل (ماليزيا والبحرين وغيرهم) .

٣ . تحسين وتطوير برامج التدريب العلمي والعملي للموظفين بقطاع الصيرفة الإسلامية لإكسابهم الخبرة والمعرفة الحقيقة بممارساته ونشاطاته وأهدافه التنموية.

٤ . إيلاء المزيد من الاهتمام بتطبيق وتنفيذ معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من قبل مصرف ليبيا المركزي وإلزام قطاع الصيرفة الاسلامية بالامتثال لهذه المعايير وعلى وجه الخصوص معيار رقم ٦ (معيار التحول) .

٥ . ادراج مواد ومساقات علمية متخصصة في الصيرفة والتمويل الإسلامي ضمن مناهج وبرامج كليات العلوم المالية والاقتصادية ومعاهد التعليم العالي والمتوسط.

المراجع والمصادر:

1. أبو حميرة، مصطفى علي، وسويسي، نوري محمد . (2010) . تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية – دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية والتجارة والتنمية. مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني . أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا .
2. إجباره، زينب حسن. إجباره، عبد المنعم حسن. (2016) . دور المصارف الإسلامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا . مجلة البحوث الأكاديمية، ع (5)، طرابلس، ليبيا .
3. تقرير مصرف ليبيا المركزي. (2016) . تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية، منشورات مصرف ليبيا المركزي.
4. الشائبي، محمد، ويعقوب، أحمد . (2019) . تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في قطاع الصيرفة الإسلامية في ليبيا: تحديات وتحليلات . مجلة القناطير الدولية للدراسات الإسلامية، العدد .16
5. الصقع، محمد سالم، والتائب، عادل عبدالسلام . (2014) . معوقات تطبيق الصيرفة الاسلامية في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر موظفي المصارف . مجلة الجامعة الاسمرية . العدد 28 .
6. الطراد، إسماعيل إبراهيم، والحوتي، سالم رحومة . (2010) . التشريعات والإجراءات التي تنظم العلاقة بين المصارف الإسلامية والمصرف المركزي –دراسة مقارنة بين الأردن وليبيا . المؤتمر الدولي الثاني حول الخدمات المالية الإسلامية، المركز العالي للمهن المالية والإدارية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا . .
7. العاني، أسامة عبدالمجيد، والقندولي، أمجد . (2019) . إمكانية تحول المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية في ليبيا . مجلة بيت المشورة، قطر.

8. BTI, (2012). Libya Country Report. Retrieved from: www.bti-project.org.
9. Abudirbala, A. M., & Mukhtar, M. M. (2019). Shifting from Conventional to Islamic Banking: Challenges and Barriers (a case study on Libya). Journal of Pure and Applied Sciences, 18(2).
10. Alshaebi, M. A., & Yaacob, A. C. (2019). Obstruction Confronting the Application of Islamic Financial Accounting Standards in the Islamic Banking Sector in Libya: Employees Perspectives Study. Test Engineering and Management, 81, 5921-5928.
11. Saaid, A. A. K. (2016). The internal obstacles of libyan conventional banks' conversion to islamic banks. UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA.